اهتمامه منصبا نحو الجنس البشري ، ولم يكن شيء يثير الشبهات حول نمط حياته . عائلتنا تسأل: لماذا قتلوه ؟ والجواب الوحيد الذي نجده ، ان ذلك كان عملا سخيفا » .

وقالت توريلد بوشيكي : « كان احمد نشطا في حرب التحرير الجزائرية ضد فرنسا ... لم الاحظ أية نشاطات خاصة في أيام ما قبل اغتياله ...».

وكتبت صحيفة « فريهتن » الاسبوعية النرويجية، الشيوعية : « قال المدعي العام هاكون وايكر في كلمته الافتتاحية ان احمد بوشيكي قد انضم الى حركة التحرير الجزائرية، واصبح فيما بعد سكرتيرا نقابيا « مناضلا » في المغرب . كما واورد مقتطفات من مذكرة للمعارضة المغربية حول موقف أحمد بوشيكي المعادي للصهيونية . ان هذه الخلفية تؤكد وجود عمل سياسي وعمل بعيد المدى يتعلق بنضال الشعب العربي من أجل تحرره الوطني ونضال العمال من أجل حقوقهم ، أكثر مما يتعلق بحلول سهلة من خلال أعمال ارهاب فردي » .

قرار الحكم

وفي نهاية المحاكمة تلقى المدعي العام هاكون وايكر-ورئيس قسم الجنايات رولف جهرمان تهديدات بالقتل .

وقد قال هاكون وايكر امام المحكمة بعد اسبوعين من توالي الاحداث : « ان العملاء الاسرائيليين الذين اعتبروا احمد بوشيكي فدائيا عربيا متخفيا، قد توصلوا للرجل الخطأ ، وقتلوا شخصا بريئا ».

واصر وايكر ان الموساد تقف وراء عملية الاغتيال. وقال مع انه لا يستبعد ان يكون بوشيكي شخصا مهما ، لم يكن ثمة ما يدعو لاعتباره عضوا في « ايلول الاسود » .

وقد أفاد ان مجموعة عملاء « الموساد » كانت تطارد زعيم « أيلول الاسود » علي حسن سلامة، واورد مقتطفات مما قالته رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الخارجية ابا ايبان خلال اسبوع الهجوم في ميونيخ تنص على « ان الارهابيين العرب سيلاحقون ويصفون اينما وجدوا » . (....)

وطالب هاكون وايكر بالسجن ست سنوات ونصف لماريان جلادنكوف وزوي ستانبرج وميشيل دورف ، وست سنوات لسلفيا رفائيل ، وتسع سنوات لابراهام جهمر ودان ايربل .

وقد ورد في قرار الحكم النهائي ان المخابرات الاسرائيلية كانت وراء تصفية أحمد بوشيكي . واعربت المحكمة العليا في جلسة مغلقة عن رأيها في علاقة مجموعة العملاء بمخابرات اسرائيل الرسمية . ولم يذكر في المحاكمة المفتوحة اي من التنظيمات الاسرائيلية كان وراء العملية، لكن ذلك جاء ضمنا، «لقد كانت العملية التي تشتمل على ١٥-١٧ عميلا كبيرة وجيدة الاعداد وكلفت اموالا طائلة بحيث لا يمكن الا ان تكون المخابرات الاسرائيلية وراءها ، الامر الذي اعترف به بعض المتهمين ايضا». ولكن لم تتم ادانة اي من المتهمين لاقترافه بالفعل جريمة القتل . وقد قالت المحكمة ان القتلة هم جوناثان انجلبي وجين لوك سفنير اللذان ما زال البحث جاريا عنهما.وقد حكم على ماريان جلادنكوف بالسجن سنتين ونصف ، وعلى سلفيا رفائيل وابراهام جهمر خمس سنوات ونصف، وعلى دان ايربل خمس سنوات . وتمت تبرئة ميشيل دورف ، وحكم على زوي ستانبرج بالسجن سنة واحدة ، لكن أطلق سبيله .

الحكومة النرويجية تحتج الى اسرائيل

سلم وزير الخارجية النرويجي يوم ٥ شباط (فبراير) احتجاجا شفويا الى السفير الاسرائيلي يتسحاق كينان ، مؤكدا ان حكومته لا تستطيع ان تسمح او تحتمل استعمال الاراضي النرويجية لاعمال كهذه ، بغض النظر عن الدوافع او المنطلقات .

ان هذا الاحتجاج أكثر من ضعيف ويتمشى مع قول لاحق لرئيس الوزراء ت. براتلي بأنه لا يعتقد ان ما يسمى قضية ليلهامر « ستؤثر ، من حيث الاساس ، على العلاقات الودية بين النرويج واسرائيل ».

ويجدر التأكيد ان رئيس وزراء النرويج الاشتراكي الديمقراطي هو صديق شخصي للقادة الاسرائيليين ، وان لحزبه أفضل العلاقات مع الهستدروت وحزب المابام في اسرائيل . وهكذا ، ليس مثيرا للدهشة ايضا ان براتلي سينظر في طلب للعفو عن العملاء الاسرائيليين الخمسة الذين ادينوا! والسؤال هو ما اذا كانت السلطات النرويجية مهتمة اصلا في كشف قضية ليلهامر كاملة ؟